

إشكالية التنمية الاقتصادية في الجزائر

- دراسة تحليلية تقييمية -

* أ. طالم علي

** أ.د/ فيلالي بومدين

الملخص:

كانت ولا تزال قضية التنمية الاقتصادية تحظى بالنقاش على اعتبار أنها الخيار الرئيسي للتخلص من أزمة التخلف، من هذا المنطلق وضعت التنمية بشكل عام في المقام رقم واحد، فرسّمت لها العديد من السياسات، المخططات وخصّصت لها الموارد المالية والبشرية لتحقيق مختلف الطّمّوحات.

الجزائر ولتدارك ذلك التأخر الواقع في مجالات التنمية الموروث عن مختلف الأزمات الاقتصادية والأمنية، ركّزت على حركية الاستثمار لبعث النمو من جديد، مع بداية الألفية الثالثة دُعّمت برامج الاستثمار العمومية انطلقت من دعم الإنعاش الاقتصادي مروراً بالبرنامج التكميلي لدعم النمو وصولاً إلى برنامج توطيد النمو الاقتصادي، لكن في ظل هذه المخصّصات المالية الضخمة هناك الكثير من التساؤلات المطروحة ذات الصلة بمدى تحقيق الأهداف التنموية التي رصدت من أجلها.

الكلمات المفتاحية: النمو الاقتصادي، التنمية الاقتصادية، التنمية المستدامة، تمويل التنمية، الإنعاش الاقتصادي، الإمكان الاجتماعي.

Résumé

La question du développement économique a suscité plusieurs débats du fait qu'elle présente un choix déterminant pour se débarrasser de la crise du sous développement. Partant de cela, et dans le but de garantir une prospérité nationale, le développement économique a bénéficié de nombreuses politiques, plans, programmes, ressources financières et humaines...etc.

Pour regagner ce retard en matière de développement qui a été le résultat de nombreuses crises économiques et sécuritaires, l'Algérie a opté pour une redynamisation de l'investissement protéiforme et le renouvellement de la croissance. Avec le début de ce troisième millénaire, l'Algérie a soutenu les programmes des investissements publics centrés notamment sur le sauvetage, l'ajustement, l'assainissement, le soutien et le renforcement de la croissance économique. Malgré les efforts déployés et les moyens financiers consacrés, la question qui mérite d'être posée est la suivante : Dans quelle mesure les objectifs tracés pour bâtir un développement économique durable ont été réalisés ?.

Les Mots clés : Croissance économique, développement économique, développement durable, le financement du développement, les programmes de sauvetage économique.

* أ. طالم علي، أستاذ مساعد قسم أ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون، تيارت.

** أ.د/ فيلالي بومدين ، أستاذ التعليم العالي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة الجيلالي اليابس، سيدي بلعباس.

مقدمة:

موضوع التنمية الاقتصادية ليس بالمسألة الحديثة بل هو حاضر منذ فترة طويلة من الزمن. فبروزه كان مع نهاية الحرب العالمية الثانية لا يزال هذا الموضوع يحظى بأهمية كبرى ضمن الدراسات الاقتصادية، السياسية وحتى الاجتماعية. عملية التنمية الاقتصادية ليست بالأمر السهل واليسير، الواقع أنها لا تقوم على أسس مادية فقط بل تتطلب كذلك تخطيطا واسع النطاق لحصر الموارد المتاحة، علما أن المسئول عن هذا التخطيط هو الإنسان باعتباره صانع التنمية وغايتها، لكن هذا لا يعني أن نتجاهل دور الإمكانيات المادية في عملية التنمية لذلك نجد البلدان المتخلفة تسعى إلى البحث عن تنمية مواردها الاقتصادية على أساس التخطيط الشامل الذي يتناول كافة قطاعات الاقتصاد الوطني ويضمن تحقيق التوازن في نمو هذه القطاعات، فاهتمام هذه الدول ينصب حول تنويع الموارد من خلال البحث عن مصادر التمويل اللازمة لتمويل عملية التنمية الاقتصادية.

عشية الاستقلال ورثت الجزائر اقتصادا مشوه ومتناقض داخليا غير متوازن سواء بين فروع إنتاج القطاع الواحد أو بين القطاعات، أمام هذه المعطيات المندورة بادرت السلطات العمومية إلى اتخاذ إجراءات عاجلة تمثلت في إصدار قوانين تحاول تنظيم النشاطات الاقتصادية وقطاعاتها، تجسد ذلك من خلال مخططات متتالية يحتل فيها التصنيع مكانا مركزيا من أجل بناء اقتصاد وطني قوي، حدثت الأزمة مرة أخرى مع بداية سنة 1986 وانتهجت الجزائر العديد من الإصلاحات المحلية وحتى المستوردة من قبل المؤسسات المالية الدولية لكنها لم تحتم كثيرا بتنمية وتطوير الإنسان نفسه، تحسنت الوضعية الاقتصادية مع مطلع الألفية الثالثة نتيجة الارتفاعات المتواصلة لأسعار النفط وخصص أصحاب القرارات المبالغ الضخمة رغبة في تحقيق الإنعاش الاقتصادي ودفع عجلة التنمية نحو الأمام.

مشكلة البحث:

يتساءل الكثير عن الرؤية أو المرجعية التي استندت عليها الجزائر في بناء نماذجها التنموية، ما هي أسباب فشل إحداث التنمية في الجزائر، فهل السبب راجع إلى النسق الفكري والفلسفي للنموذج المتبنى أم راجع للبيئة الاجتماعية حتى في ظل البحبوحة المالية المتوفرة خاصة مع بداية الألفية الثالثة. انطلاقا مما سبق يمكن صياغة إشكالية البحث على النحو: ماذا حققت الجزائر من المخصّصات المالية المتراكمة وهل إشكالية التنمية في البلد إشكالية تمويل؟

فرضيات البحث:

عرف الاقتصاد الجزائري نوعين من التنظيم، نوع ذو تخطيط مركزي اعتمد لفترة امتدت من الاستقلال حتى نهاية ثمانينيات القرن العشرين، والثاني تنظيم حر تحكمه نسبيا آليات السوق ساد منذ بداية تسعينيات نفس القرن رغبة في البحث عن التنمية المفقودة، باعتقاد أن السبب المباشر هو غياب الموارد المالية الكافية لتحقيق هذه التنمية أين تم اللجوء إلى المؤسسات الدولية، تحسنت إيرادات الخزينة العمومية مع مطلع الألفية الثالثة ومرت أكثر من عشرية من الانتظار. لدراسة واقع العملية التنموية في الجزائر سوف ننطلق من الفرضيتين التاليتين:

- حققت الجزائر خلال الألفية الثالثة بعض النتائج الاقتصادية الإيجابية يجب الاعتراف بها.
- سبب فشل التنمية في الجزائر إلى ابتعادها عن القيم الحقيقية للفرد وتركيزها على رأس المال المادي.

الهدف من الدراسة:

واقع سياسات التنمية المتبعة في الدول المتخلفة يكمن في السعي للوصول إلى نمط الحياة الغربية دون مراعاة لطبيعة الهيكل الاقتصادي والاجتماعي مما خلق نوعا من التنمية الرديئة، دعم ذلك عدم العدل في توزيع الدخل الوطني مما يستوجب إعادة النظر في الإستراتيجيات المطروحة للتنمية، ويقصد بالإستراتيجية هنا مجموعة المرتكزات التي توضح معالم الطريق لتحقيق الأهداف المرغوب فيها، والأسلوب الذي يحدد كيفية السير التي يتم فيها تنفيذ كافة الجهود الإنمائية، فالهدف من هذه الدراسة هو الرغبة في معرفة النموذج التنموي المتبنى من طرف الجزائر، الذي يعتقد بأنه القادر على تحقيق التنمية الاقتصادية والأصلح لتجسيد مفهوم التنمية الشاملة.

منهجية البحث:

إن دراسة ظاهرة التنمية الاقتصادية في الجزائر تتطلب منهجيا تحديد مستويات التحليل كأداة لمعرفة أهم المتغيرات التي تؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في الظاهرة محل المعالجة. تقوم هذه الدراسة على المنهجين الوصفي والتحليلي، بغرض تغطية كافة جوانب البحث المتعلقة بالشق النظري للتنمية الاقتصادية من جهة، ثم محاولة تحليل وتقييم مختلف البرامج التنموية المتبعة خلال الألفية الثالثة من جهة أخرى. للإجابة على هذا التساؤل سوف نعرض على المحاور الأربعة التالية:

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للنمو الاقتصادي، التنمية والتنمية المستدامة؛

المحور الثاني: مصادر محلية وأخرى أجنبية لتمويل برامج التنمية؛

المحور الثالث: تقييم البرامج التنموية المعتمدة في الجزائر خلال الألفية الثالثة؛

المحور الرابع: هل إشكالية التنمية في الجزائر إشكالية تمويل؟.

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للنمو الاقتصادي، التنمية والتنمية المستدامة

نحاول إعطاء تعاريف دقيقة للمصطلحات الواسعة الاستخدام والتي غالبا ما يحدث فيها بعض الخلط ذات الصلة بالنمو، التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة.

أولا: المقصود بالنمو الاقتصادي:

يتمثل النمو الاقتصادي في: 'زيادة مستمرة ومنتظمة نسبيا في الناتج الوطني الإجمالي وفي متوسط نصيب الفرد منه، ويحدث بتضافر عناصر أساسية ثلاث تتمثل في التقدم التقني وزيادة عناصر الإنتاج (خاصة رأس المال) وتحسين الكفاءة الاقتصادية في استخدام الموارد المتاحة'¹.

النمو الاقتصادي هو: 'الزيادة في الدخل الوطني الحقيقي في المدى الطويل باستبعاد التغير في القيمة والتقلبات الدورية في الدخل الوطني، وكثيرا ما يتخذ معيار النمو الاقتصادي كالزيادة في الدخل الوطني منسوبة إلى الزيادة في عدد السكان أي الزيادة في متوسط الدخل الحقيقي'².

- يتحدد مستوى النمو الاقتصادي من خلال دراسة عدة مستويات نذكر منها:
 - معدل التغير في الإنتاجية قطاعيا لكل من العمل والأرض ورأس المال؛
 - معدل النمو الكلي وفي القطاعات الاقتصادية المختلفة؛
 - نسبة مساهمة الموارد غير المتجددة (البترو، والغاز، المعادن...) والقطاعات ذات الحساسية للعوامل الخارجية (كالسياحة مثلا) والأنشطة الخدمية في إحداث التغير في الناتج المحلي الإجمالي.
- يتأثر النمو الاقتصادي بكل خلل يحدث بالبلد، هذا ما تؤكد الأزمات الاقتصادية والمالية لجنوب شرق آسيا سنة 1997 التي كبحت النمو في تلك الدول، أضف تباطؤ النمو نتيجة عدة عوامل آخرها الاستقرار السياسي والاجتماعي. ففي حالة التوظيف الكامل للموارد وتحقيق المنفعة الكاملة للطاقت الإنتاجية وباستخدام السياسات الكلية، يمكن أن نحقق النمو الاقتصادي في الأجل القصير. أما زيادة الطاقة الإنتاجية والتوسع فيها يعتبر عامل حيوي لكي يتحقق زيادة كبيرة ودائمة في الناتج الوطني في الأجل الطويل.
- وعليه، قد تتم عملية النمو الاقتصادي بطريقة عشوائية وعفوية، قد لا تكون بإرادة فاعلة واعية تدفع بالتغيرات الاقتصادية نحو مسارات معينة لتؤدي إلى نتائج غير محددة منها النمو الاقتصادي، بل إن القوى والتغيرات العشوائية قد تؤدي إلى هذا النمو، فالزيادة الطبيعية في حجم السكان تؤدي في غالب الأمم إلى هذا النمو، حيث يزداد حجم القوى العاملة التي تندفع سعيها منها لإشباع حاجاتها إلى استغلال مزيد من الموارد الطبيعية المتاحة والتي لم تكن مستغلة من قبل بما يؤدي إلى تحقيق مزيد من النمو الاقتصادي.
- نستخلص أن النمو الاقتصادي هو: 'عملية تلقائية تحصل مع مرور الزمن باستمرار وجود تشكيلة اجتماعية معينة وسعيها الدائم للعيش، فالسكان ينمون وتنمو احتياجاتهم من السلع والخدمات المختلفة، وبالتالي فإنهم يحاولون زيادة إنتاجهم منها، بذلك ارتبط النمو الاقتصادي بمعدل نمو الناتج الوطني الإجمالي من جهة ونمو السكان من جانب آخر'.

ثانيا: مفهوم التنمية الاقتصادية.

تجدر الإشارة أولا إلى أن مفهوم التنمية في الفكر الاقتصادي يختلف عن النمو لطبيعة الفوارق الموجودة بينهما، فالتنمية أوسع من النمو وهي تحظى بأهمية بالغة في نشاط الاقتصاديين في جميع أنحاء العالم وبالأخص في الدول النامية، لذا كان لزاما التعرض للتنمية الاقتصادية حتى تتضح الصورة أكثر.

عند الحديث عن التنمية كان يتبادر لدى الخبراء الاقتصاديين وخاصة الليبراليين تلك الزيادة في نصيب الفرد من الدخل وما يترتب على ذلك من مؤشرات اقتصادية بحتة وهذا في حقيقة الأمر هو مفهوم النمو الاقتصادي، لأنه يتعلق بجوانب كمية إحصائية، يتغاضى عن مراعاة بعض الاعتبارات الإنسانية والاجتماعية ذات التأثير المباشر على المستوى الحياتي العام لكل أفراد المجتمع.

أعطي للتنمية الاقتصادية الكثير من التعاريف انطلاقا من اعتبارها أداة لزيادة الدخل أو الإنتاجية أو الاستهلاك حيث تناولت الدراسات التي أسس لها في فترة الثمانينات التنمية الاقتصادية على أساس أنها وسيلة

لزيادة الدخل الخام سواء الفردي أو الوطني، حيث اعتبرت التنمية الاقتصادية على أنها العملية التي تستخدمها الدولة غير المستكملة النمو في استغلالها مواردها الاقتصادية الحقيقية بهدف زيادة دخلها الوطني الحقيقي، وبالتالي زيادة متوسط نصيب الفرد منه.

إلا أن التنمية الاقتصادية تتجاوز ذلك بكثير فهي تتضمن كذلك تغييرات هامة في المجالات الاجتماعية، الهيكلية والتنظيمية قصد تحقيق مستويات أعلى للدخل الوطني والدخول الفردية، ومستويات أعلى للمعيشة والحياة الاجتماعية في نواحيها المختلفة كالـتعليم والصحة، وهذا الارتفاع في الدخل أو الإنتاج يساعد على زيادة الادخار مما يدعم التراكم الرأسمالي والتقدم التكنولوجي في المجتمع ويساعد على دعم الإنتاج والدخل، بالإضافة إلى هذه التغيرات تشتمل التنمية الاقتصادية كذلك على تحسين كل من مهارة وكفاءة وقدرة العامل على خلق الدخل وتنظيم الإنتاج بطريقة أفضل وتطوير وسائل النقل والمواصلات وتقديم المؤسسات المالية وزيادة معدل التحضر في المجتمع³.

يمكن اعتبار التعريف الذي أدرجه عبد القادر محمد عبد القادر عطية عن التنمية الاقتصادية جامع لكل وجهات النظر التي تعددت حولها . حيث عرّفها على أنها: 'العملية التي يحدث من خلالها تغير شامل ومتواصل مصحوب بزيادة في متوسط الدخل الحقيقي وتحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة وتحسن في نوعية الحياة وتغير هيكلي في الإنتاج'⁴.

بهذا فهناك شبه إجماع كلي لدى الاقتصاديين على ضرورة استهداف التنمية للدخل الحقيقي للفرد بهدف رفع المستوى المعيشي للأفراد وإخراجهم من حلقات الفقر، حيث يشترط لتحقيق ذلك السعي إلى بناء آلية اقتصادية ذاتية تتمثل في جهاز إنتاجي كفؤ وقادر على الوقوف في وجه المنافسة خصوصا من قبل الشركات الأجنبية، وكذا خلق تشكيلة كبيرة ومتنوعة وذات جودة عالية من السلع والخدمات المحلية، ما يعاب على هذه التعاريف وينقص من عمليتها هو إهمالها للبعد البيئي في التنمية وأثر التنمية الاقتصادية على البيئة والموارد وهو ما حاول ميشيل تودارو إدراجه في تعريفه للتنمية الاقتصادية والذي اعتبرها: 'العملية التي يتم فيها زيادة الدخل الحقيقي زيادة تراكمية وسريعة ومستمرة عبر فترة من الزمن بحيث تكون هذه الزيادة أكبر من معدل نمو السكان مع توفير الخدمات الإنتاجية والاجتماعية وحماية الموارد المتجددة من التلوث والحفاظ على الموارد غير المتجددة من النضوب'⁵.

قد اقترح الأستاذ الدكتور عبد الرحمن يسري أحمد مفهوما جديدا للتنمية يعتقد أنه يبرز معا الناحيتين العقدية والاقتصادية في المنظور الإسلامي حيث يقول: 'التنمية تغير هيكلي في المناخ الاقتصادي والاجتماعي يتبع تطبيق شريعة الإسلام و التمسك بعقيدته و يعبئ الطاقات البشرية للتوسع في عمارة الأرض و الكسب الحلال بأفضل الطرق الممكنة في إطار التوازن بين الأهداف المادية و الأهداف غير المادية'⁵.

من خلال التنسيق بين هذه التعاريف يمكننا تعريف التنمية الاقتصادية على أنها: 'التحديث الشامل والبناء الذي يؤدي إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي، مع ضمان توازن هذا النمو وتواصله لفترة طويلة من الزمن من أجل تلبية حاجات الأفراد وتحقيق أكبر قدر ممكن من العدالة الاجتماعية لصالح الطبقة الفقيرة دون الإضرار بالبيئة أو الموارد'.

ثالثا: مفهوم التنمية المستدامة

عرفت التنمية تاريخيا بأنها الزيادة السريعة والمستمرة في مستوى الدخل الفردي عبر الزمن . بل ذهب البعض إلى إعطاء تحديد كمي للزيادة السنوية في الناتج المحلي الإجمالي وإلى معدلات التزايد السكاني . ورغم الاهتمامات بالمجالات الأخرى كالصحة والتعليم، إلا أن النظرة الغالبة كانت اقتصادية . بمعنى أنها كانت تركز على زيادة الإنتاج من خلال مزيج ملائم من المدخرات والاستثمارات، أي أن التنمية ليست سوى مرادفا للنمو الاقتصادي السريع⁶ . استخدمت عبارة التنمية المستدامة للمرة الأولى عام 1980 في الإستراتيجية العالمية للبقاء من طرف الإتحاد الدولي للحفاظ على البيئة، وترجمت إلى العربية بعدة مسميات، منها التنمية القابلة للإدامة، للاستمرار، الموصولة، المتواصلة، البيئية، المحتملة.

الواقع أن السياسات التنموية السابقة وبمجة تحقيق رفاهية الإنسان وآماله خاصة في الدول المتقدمة، أفرزت عن وعي أو عن غير وعي نتائج انعكست سلبا على كل ما حققه الإنسان من تقدم . لقد تمثلت هذه النتائج كما سبق الإشارة إليها، في التدهور البيئي على المستوى العالمي والمناطق والدول ممثلا في التسخين الحراري للجو، فقدان طبقة الأوزون، نقص المساحات الخضراء والأمطار الحمضية وفقدان التنوع البيولوجي واتساع نطاق التصحر، نفاذ الموارد الناضبة، تعرية الأراضي وانخفاض إنتاجيتها، تزايد معدلات الفقر وانتشار الأمراض الفتاكة سوء التغذية والأمية وغيرها من المشاكل الاجتماعية والبيئية . وهكذا أصبح اعتماد الاعتبارات البيئية والاجتماعية كجزء من المعطيات التي يتم بناء عليها تصميم السياسات التنموية لتحقيق التنمية المستدامة.

أما البنك الدولي فيعتبر نمط الاستدامة هو رأس المال، وعرف التنمية المستدامة بأنها: ' تلك التي تهتم بتحقيق التكافؤ المتصل الذي يضمن إتاحة نفس الفرص الحالية للأجيال القادمة وذلك بضمان ثبات رأس المال الشامل أو زيادته المستمرة عبر الزمن'⁷ .

التنمية المستدامة ببساطة هي: ' التنمية التي تلبي احتياجات الجيل الحالي دون الإضرار بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة ' حسب مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية لعام 1987 . وتتعلق التنمية بهذا المعنى بنوعية الحياة ولا ينبغي الخلط بينها وبين النمو الاقتصادي على الرغم من أنه من الواضح أن الاثنين يرتبطان ارتباطا وثيقا ببعضهما البعض في إطار نظمنا العالمية الحديثة.

كما يعرفها (Edward barbier) بأنها: ' ذلك النشاط الذي يؤدي إلى الارتقاء بالرفاهية الاجتماعية أكبر قدر مع الحرص على الموارد الطبيعية المتاحة، وبأقل قدر ممكن من الأضرار والإساءة إلى البيئة، ويوضح بأن التنمية المستدامة تختلف عن التنمية في كونها أكثر تعقيدا وتداخلا فيما هو اقتصادي واجتماعي وبيئي ' .

إن مثل هذه التعاريف الخاصة بالتنمية المستدامة تتمحور حول النقطتين الرئيسيتين التاليتين⁸ :

-إدارة قاعدة الموارد الطبيعية وصيانتها وتوجيه التغيرات التكنولوجية والمؤسسية بطريقة تضمن تلبية الاحتياجات البشرية للأجيال الحالية والمقبلة بصورة مستمرة . فهي تنمية مستدامة، تحافظ على الأراضي والمياه والموارد الوراثية

الحيوانية والنباتية، لا تحدث تدهورا في البيئة وملائمة من الناحية التكنولوجية وسليمة من الناحية الاقتصادية ومقبولة من الناحية الاجتماعية.

-استخدام موارد المجتمع وصيانتها وتعزيزها حتى يمكن المحافظة على العمليات التكنولوجية التي تعتمد عليها الحياة وحتى يمكن النهوض بنوعية الحياة الشاملة الآن وفي المستقبل.

نستنتج في الأخير بأن التنمية المستدامة هي: ' تلك العملية الرامية إلى تحسين ظروف حياة جميع الناس في الوقت الحالي دون المساس بحقوق الأجيال المقبلة أو القادمة'.

المحور الثاني: مصادر محلية وأخرى أجنبية لتمويل برامج التنمية

أولا/ المصادر المحلية لتمويل برامج التنمية

تعتبر المصادر المحلية من المصادر الرئيسية والأساسية في التمويل سواء بالنسبة للدول النامية أو المقدمة، وهي تعبر عن قدرة الاقتصاد على توفير رؤوس الأموال اللازمة لمباشرة المشروعات الاستثمارية بقدرات خاصة دون اللجوء إلى الغير.

أ- مدخرات القطاع العائلي: تتمثل مدخرات القطاع العائلي في الفرق بين الدخل المتاح أي الدخل بعد تسديد الضرائب وبين الإنفاق على أوجه الاستهلاك المختلفة.

تعتبر مدخرات القطاع العائلي أهم مصادر الادخار في الدول النامية ذلك بالمقارنة مع الدول المتقدمة، فتمثل هذه المدخرات في الولايات المتحدة الأمريكية 50% من جملة المدخرات (في الوقت الذي تمثل فيه مدخرات قطاع الأعمال والقطاع الحكومي معا 50%)، كما كانت أنصبة القطاع العائلي، قطاع الأعمال والقطاع الحكومي في الهند في عام 1979/1978 موزعة بينها على التوالي 78.4%، 19.9%، 1.7% أي أن مدخرات القطاع العائلي كانت بمثابة مصدر الادخار الرئيسي وقس على ذلك الوضع في معظم الدول النامية⁹.

ب- الادخار الحكومي: يتحقق الادخار الحكومي بالفرق بين الإيرادات الحكومية الجارية والنفقات الحكومية الجارية وبالتالي يتمثل الادخار الحكومي في الفائض المحقق على مستوى الموازنة الحكومية، حيث تتميز البلدان النامية بانخفاض معدل الادخار الحكومي ومع ذلك فإنه يعد عنصرا هاما من عناصر تكوين المدخرات الوطنية في هذه البلدان، ومن المعلوم أن الادخار الحكومي يتوقف على مرحلة النمو الاقتصادي التي تجتازها الدولة.

وفيما يلي القواعد التي تؤدي إلى رفع نسبة الادخار الحكومي في الدول النامية¹⁰:

- تطوير النظام الضريبي بإعادة النظر في القوانين ونظم التقدير والتحصيل؛
- استحداث ضرائب ملائمة بهدف إخضاع جميع الأنشطة و منع التهرب الضريبي حتى يتحقق ركن العدالة؛
- التخلص من العمالة الزائدة وخلق فرص عمالة منتجة في القطاعات ذات الأولوية.

ج- التمويل التضخمي: نتيجة لضخامة الاحتياجات الرأسمالية اللازمة لعملية التنمية، إلى جانب قصور الموارد المحلية لتغطية هذه الاحتياجات، فإن الدول النامية تلجأ إلى استخدام التمويل التضخمي أو ما يسمى التمويل عن طريق عجز الميزانية العامة، أي استخدام فجوة في الإيرادات العامة، مما يعني اللجوء إلى الاقتراض لسد هذه

الفجوة من البنك المركزي أو من الجمهور أو من الخارج، ففي بعضها كالولايات المتحدة الأمريكية يتسع مفهوم العجز ويشمل كل زيادة في الإنفاق الحكومي على الإيرادات الحكومية الجارية أيا كان مصدر تمويله، أما في دول أخرى كالأندلس فإنها تستبعد الإنفاق الممول من طرف الجمهور من مفهوم العجز، لكون هذا الاقتراض يمول من ادخار حقيقي.

يعد التمويل التضخمي من بين أحد الوسائل الأساسية التي تلجأ إليها مختلف الحكومات لتحويل الموارد من استخداماتها الحالية إلى الاستثمارات التي تفضلها، بمعنى نقل الموارد من الاستهلاك إلى الاستثمار وبالتالي زيادته¹¹.

د- مدخرات قطاع الأعمال: نقصد بفائض المشاريع تلك المدخرات من الأرباح المحتجزة لديها، بمعنى ذلك الجزء من الأرباح المقتطعة والذي لم توزع على المستخدمين، وكذلك لم تحول إلى الميزانية العامة¹².

* مدخرات قطاع الأعمال الخاص: إن جهود التنمية وما أفرزته من مشاكل خاصة في تلك الدول التي انتهجت طريق اللاراسمالية، وظهور النقاش الكبير في الفترة الحالية حول دور القطاع العام في التنمية والمشاكل التي يتخبط فيها هذا القطاع من سوء تسيير وانخفاض المردودية إلى غير ذلك، أدى إلى تقليص دوره في الحياة الاقتصادية وبالتالي تشجيع القطاع الخاص وجعله ركيزة النشاطات الإنمائية، مما جعل للقطاع الخاص دورا مهما وبارزا في عملية التنمية.

* مدخرات قطاع الأعمال العام: تتمثل في أرباح المشروعات التي يمتلكها القطاع العام وتكمن في الفرق بين قيمة السلع النهائية المنتجة وتكاليف إنتاجها.

كان دور الدولة في التدخل في الشؤون الاقتصادية محدودا جدا، خلال فترة طويلة لم يتعد الدور الاقتصادي للحكومة إلا في إقامة مشروعات البنية التحتية والاستثمارات الاجتماعية وإدارتها وتطويرها نتيجة لأهميتها القصوى للمجتمع في تحقيق التقدم، إضافة إلى قيام الدولة في العديد من الدول الرأسمالية بإنشاء المشروعات التي لا يقوى الأفراد على إقامتها.

و- فائض حصيلة التجارة الخارجية: تستمد حصيلة الصادرات أهميتها في تمويل التنمية الاقتصادية من أكثر من اعتبار، فمن ناحية تعتبر حصيلة الصادرات محددا لقدرة البلد على الاستيراد، ومن ثم فهي تحدد بطريقة غير مباشرة قدرة الاقتصاد الوطني على التوسع في تكوين رأس المال، ذلك أن حصيلة الصادرات تعد من المصادر الرئيسية للصرف الأجنبي اللازم لتمويل استثمارات برامج التنمية الاقتصادية، ومن ناحية أخرى تواجه حصيلة الصادرات ما يترتب على الاقتراض الخارجي من أعباء السداد ولذلك تقوم بدور بارز في الوفاء بأعباء خدمة الاستثمارات المباشرة أو الديون الأجنبية التي أعتمد عليها في فترة سابقة لتمويل التنمية الاقتصادية.

ثانيا/ المصادر الأجنبية لتمويل برامج التنمية

نظرا لعدم كفاية المصادر المحلية في الوفاء بحاجات الاستثمار في الدول النامية أي وجود فجوة ادخار واسعة، فإنها تلجأ للحصول على التمويل المطلوب من المصادر الخارجية والتي تأخذ الأشكال الرئيسية التالية والتي سوف نشير إليها بنوع من الاختصار:

أ- القروض الخارجية: إن اللجوء إلى العالم الخارجي من أجل الحصول على إمكانيات تمويلية يتم على العموم لأحدى السببين إما لحدوث صدمة غير منتظرة أو الرغبة في تحقيق التنمية السريعة، على ضوء هذين السببين،

وحسب الظروف القائمة، يمكن تصنيف الاقتراض الخارجي إلى نوعين، وهما: الطرف الذي يكون فيه الاقتراض الخارجي إجباريا، والطرف الذي يكون فيه اختياريا¹³:

- الاقتراض الخارجي الإجباري: يكون عندما تواجه البلد صدمة غير منتظرة، خارجية كانت أم داخلية، وقد تكون الصدمة متعددة الأبعاد، كالانخفاض المفاجئ لعائداتها التصديرية، أو الارتفاع الشديد ل وارداتها لسبب من الأسباب. في هذه الحالة تكون الاستعانة بالاقتراض الخارجي هي المخرج الوحيد للتخفيف من حدة الصدمة.

- الاقتراض الخارجي الاختياري: تكون الموارد المالية المحلية غير كافية فيلجأ البلد من تلقائي نفسه إلى الاستعانة بالاقتراض الخارجي بهدف تحقيق تنمية سريعة قوامها الطموح في تغير الوضع القائم، ومرتکز ثقتها الكبيرة في مواردها الطبيعية والبشرية في التحاوب السريع.

ب- المنح والمعونات الأجنبية الرسمية: تكون المنح والإعانات في شكل نقدي في صورة عملات قابلة للتحويل أو في شكل عيني في صورة سلع وخدمات استهلاكية وإنتاجية. ولا تمثل للدول النامية أي التزام لاحق بالوفاء في أي صورة من الصور. هذا المورد لا يمكن للدولة النامية الاكتفاء به أو الاعتماد عليه لعدم كفايته لتحقيق تنمية اقتصادية شاملة¹⁴.

ج- الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة: نظرا لقصور الموارد الأجنبية السابقة الذكر على تحقيق تنمية داخل الدول النامية فإنه لم يبق أمامها سوى هذا المورد الذي أضحي يحتل مكانة هامة في اقتصادياتها خاصة في ظل العولمة، عموما ينقسم الاستثمار الأجنبي إلى نوعين: الاستثمار الأجنبي غير المباشر أي الاستثمار المحفطي والذي يتم من خلال الاستثمار في أسهم وسندات الشركات خارج الحدود الوطنية، فالمستثمر هنا لا يتحكم في الإدارة، والاستثمار الأجنبي المباشر وهو الذي ينطوي على التملك الجزئي أو المطلق لمشروع الاستثمار من الطرف الأجنبي وبعبارة أخرى فهو موجودات الشركة الأم في الدول المضيفة ولقد بلغ صافي الاستثمار الأجنبي المباشر 180 بليون دولار عام 2005.

المحور الثالث: تقييم البرامج التنموية المعتمدة في الجزائر خلال الألفية الثالثة

رغم الإصلاحات التي قامت بها الدولة إلا أنها تبقى دون التطلعات، صحيح أنها استطاعت تحقيق التوازنات الكلية وعودة النمو الإيجابي، إلا أنها أغفلت العوائق الجذرية للنمو، لهذا حاولت الحكومة القيام بإصلاحات جديدة تهدف إلى إضفاء المرونة اللازمة على الأداة الإنتاجية والتأقلم مع المتغيرات في ظل اقتصاد السوق وتحسين منظومة إدارة الحكم وكفاءة الإدارة. ولقد ساعد على ذلك ارتفاع أسعار البترول ابتداء من سنة 2000 وما تبعه من تحسن في معظم القطاعات الاقتصادية.

هذه العناصر ساهمت في توفير ظروف اقتصادية ملائمة لإعداد وتنفيذ برامج استثمارية طموحة تلخصت في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009) وبرنامج توطيد النمو (2010-2014).

أولاً: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي(2001-2004)

تبنّت الدولة منذ سنة 2000 سياسة اقتصادية جديدة اعتمدت على التوسع في حجم الإنفاق الحكومي الاستثماري وتجلّت معالمها من خلال برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي¹⁵ وهو عبارة عن برنامج متوسط الأجل امتد على أربع سنوات خصص له مبلغ 7 مليار دولار، تمحورت أساساً حول الأنشطة الموجهة لدعم المؤسسات والنشاطات الإنتاجية الفلاحية وتقوية الخدمات العمومية، من خصائص هذا البرنامج نذكر:

- يتبنّى هذا البرنامج النظرة الكينزية الخاصة بالطلب الكلي الفعال.
 - تم تكييف البرنامج وفقاً للظروف السائدة حيث أن البرنامج أعد وفقاً للقدرات الحقيقية التمويلية للجزائر، كما تم الشروع فعلياً في تنفيذ البرنامج من خلال التكفل بالشطر الأول للبرنامج ضمن قانون المالية التكميلي 2001.
 - رافق هذا البرنامج مجموعة من التعديلات المؤسسية والهيكلية بهدف الحصول على نتائج إيجابية ومنها عصرنة إدارة الضرائب ووضع صندوق ترقية المنافسة الصناعية وتهيئة المناطق الصناعية،... إلخ.
 - إن نجاح هذا البرنامج متعلق بتطبيق إصلاحات رئيسية تتضمن إصلاح القطاع المصرفي والقطاع المالي وقطاع الطاقة والقطاع الاقتصادي العام،... إلخ، كان هذا البرنامج يهدف إلى¹⁶:
 - تحسين المستوى المعيشي للمواطنين وفك العزلة عن المناطق النائية؛
 - إصلاح وتوسيع شبكة التزويد بالمياه الصالحة للشرب وتطويرها؛
 - توفير مناصب العمل والتقليل من البطالة المرتفعة وتطوير المنشآت الصحية ؛
 - تخفيض أزمة السكن بتوجيه جزء كبير من هذه الأموال إلى هذا القطاع.
- إن هذا البرنامج وجه أساساً للعمليات والمشاريع الخاصة بدعم المؤسسات والنشاطات الإنتاجية الفلاحية، تعزيز الخدمات العمومية في عدة ميادين مثل الري، النقل، الهياكل القاعدية، تحسين الإطار المعيشي للسكان وتزامنت هذه العمليات مع سلسلة من الإجراءات الخاصة بالإصلاحات المؤسساتية الإنتاجية الوطنية.

الجدول رقم (01): مضمون مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004

الوحدة: مليار دينار

البيان	2001	2002	2003	2004	المجموع(مبالغ)	المجموع
أشغال كبرى وهياكل قاعدية	100.7	70.2	37.6	2.0	210.5	40.1%
تنمية محلية وبشرية	71.8	72.8	53.1	5.6	204.2	38.8%
قطاع الفلاحة والصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12.0	65.4	12.4%
دعم الإصلاحات	30.0	15.0	/	/	45.0	8.6%
المجموع	205.4	185.9	113.9	20.5	525.0	100%

المصدر: برامج دعم الإنعاش الاقتصادي، بوابة الوزير الأول، ص5.

- تقييم حصيلة برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي
- القطاع الصناعي لم يتجاوب بالشكل المطلوب مع برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي بالنظر للمشاكل المالية والهيكلية التي يعاني منها القطاع العمومي.
- تدهور المناخ الاستثماري خاصة في الجانب التمويلي والإداري ساهم في عرقلة تطور القطاع الخاص وهذا ما أدى إلى عجز الجهاز الإنتاجي للاستجابة للطلب الكلي المتزايد جراء تطبيق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي.
- تباطؤ الإصلاح الاقتصادي أثر على فعالية هذا البرنامج، حيث أن الزيادة في إنفاق الحكومة المخصصة للتجهيز في ظل ظروف اقتصادية تتصف بنقص الكفاءة والفعالية للقطاع الصناعي وعدم مسايرة الجهاز المصرفي والإدارة للتغيرات الاقتصادية سيؤدي لا محالة إلى التقليل من النتائج المترتبة على هذا الإنفاق.
- لقد أدت زيادة الإنفاق المتبعة من طرف الدولة إلى ارتفاع حجم الواردات بنسبة كبيرة خلال فترة تطبيق البرنامج بغرض الاستجابة للطلب الكلي المتزايد.
- حقق هذا البرنامج نموا سنويا خارج المحروقات بلغ 5%، إلا أنه لم يتمكن على الصعيد الهيكلي من تجسيد هدفه المتمثل في دعم النمو باعتبار¹⁷ :
- * أن الارتفاع الهام لمداخيل الأسر قد أدى إلى تنامي الواردات بشكل كبير.
- * إن الاستثمار الأجنبي خارج قطاع المحروقات لم يكن معتبرا ، في حين كان الطلب العمومي إلى حد كبير في فائدة المؤسسات الأجنبية (حيث وصلت الخدمات إلى 11 مليار دولار سنة 2009).

ثانيا: البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي(2005-2009)

جاء هذا البرنامج في إطار مواصلة وتيرة البرنامج والمشاريع التي سبق إقرارها وتنفيذها في إطار مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، ذلك بعد تحسين الوضعية المالية للجزائر نتيجة ارتفاع أسعار البترول والذي وصل إلى حدود 40 دولار سنة 2004. قرّرت الحكومة خلال هذا البرنامج مواصلة جهود إنعاش النمو وتكثيفه في جميع القطاعات، ستعمل كذلك في مرافقة أداة الإنتاج الوطني الموجودة في تحويلها الحتمي لتكون مستعدة للانفتاح على الاقتصاد العالمي، يعتبر هذا برنامجا غير مسبوق في تاريخ الجزائر من حيث قيمته والتي بلغت 55 مليار دولار.

- في ظل استمرارية مسار الإنعاش الاقتصادي الجاري فإن هذا البرنامج يهدف إلى تحقيق العديد من الأهداف أهمها¹⁸ :
- استكمال الإطار التحفيزي والاستثمار عن طريق إصدار نصوص تنظيمية من شأنها أن تتم قانون الاستثمار وتطوير التدابير الكفيلة بتسهيل الاستثمار الخاص الوطني أو الأجنبي.
- انتهاز سياسة ترقية الشراكة والخصوصية مع الحرص الشديد على تعزيز القدرات الوطنية في مجال خلق الثروات ومناصب الشغل وترقية التنافسية.
- تعزيز مهمة ضبط ومراقبة الدولة قصد محاربة الغش والمضاربة والمنافسة غير المشروعة التي تخل بقواعد المنافسة والسوق على حساب المؤسسات الوطنية المنتجة.

الجدول رقم (02): مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009

الوحدة: مليار دينار

القطاعات	المبلغ	النسبة (%)
تحسين ظروف عيشة السكان	1908.5	45.4%
تطوير المنشآت الأساسية	1703.1	40.5%
دعم التنمية الاقتصادية	337.2	8.0%
تطوير الخدمة العمومية	203.9	4.8%
تطوير تكنولوجيات الاتصال	50.0	1.1%
المجموع	4202.7	100%

المصدر: البرنامج التكميلي لدعم النمو، بوابة الوزير الأول، ص02.

- يمكن توضيح وتقييم حصيلة البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي فيما يلي:
- اتسم النمو الاقتصادي خلال الفترة (2009-2005) بالانخفاض وذلك راجع إلى تراجع أسعار المحروقات بسبب نقص الطلب العالمي نتيجة الأزمة المالية العالمية مع أواخر 2007.
 - حقق القطاع الصناعي الخاص معدلات نمو موجبة لكنها تبقى دون المستوى، أما القطاع الصناعي العام فقد سجل معدلات نمو سالبة خلال الفترة 2005-2007.
 - استحواذ الشركات الأجنبية على معظم الصفقات العمومية والمشروعات الخاصة بالهياكل القاعدية وتهميش الشركات الوطنية.
 - غياب إستراتيجية واضحة وكذا غياب مكاتب دراسات مؤهلة لوضع الدراسات التقنية في تنفيذ ومراقبة البرامج الاستثمارية.
 - ساهم البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي في تخفيض نسبة البطالة حيث انخفضت من 17.7% سنة 2004 إلى 10.3% سنة 2009.
- ثالثا: برنامج توطيد النمو (2010-2014)
- برنامج مواصلة دعم النمو يمثل تصورا لنفقات ما يعادل 286 مليار دولار ويشمل:
 - المتبقي من إنجاز البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2009-2005) بما يعادل 130 مليار دولار.
 - برنامجا جديد بمبلغ 155 مليار دولار.
- يتميز برنامج الاستثمارات العمومية (2010-2014) بحجمه الاستثنائي و حرص الحكومة على تثمينه على الصعيد الاقتصادي من أجل تدعيم النمو و تعميق تنوع الاقتصاد الوطني و تنافسيته مع العمل على إدماجه الكامل في الاقتصاد العالمي بشكل أمثل . يهدف هذا البرنامج إلى تحقيق الأهداف التالية:
- التقليل من معدلات البطالة من خلال خلق 03 ملايين منصب عمل؛
 - دعم التنمية البشرية التي تعتبر الركيزة الأساسية للبرنامج الاقتصادي والاجتماعي؛

- تحسين الخدمات العمومية، المحركة للفعاليات الاقتصادية والاجتماعية وفك العزلة عن كل المناطق؛
- الاستمرار في توسيع قاعدة السكن وإعادة الاعتبار للنسيج العمراني؛
- تحسين المستوى الصحي للسكان وإعطاء دفعة قوية للقطاع الصحي؛
- النهوض بالبحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال؛
- خصائص برنامج توطيد النمو

المبلغ المالي الكبير المخصص لهذا البرنامج يتوافق والالتزام الذي قطعه رئيس الجمهورية من أجل برنامج جديد بمبلغ يعادل 150 مليار دولار . كما ينبثق بعد سنة كاملة من التحضير الدقيق عن أهمية حاجيات البلد للتنمية، حيث تم وضع جملة من الترتيبات من أجل عقلنة الإنفاق الحكومي وتعزيز مكافحة أعمال المساس بالأموال العمومية والوقاية منها من خلال¹⁹ :

- لا يمكن تنفيذ أي مشروع يعتمد ما لم تنتهي الدراسات التكنو - اقتصادية وما لم يتوفر الوعاء العقاري لإنجازه.
- عندما يتعلق الأمر بدراسات يفوق مبلغها 20 مليار دينار يجب أن تخضع لموافقة صندوق التجهيزات التابع لوزارة المالية.
- كل عملية إعادة تقييم لرخصة برنامج قد تبين ضرورة، يجب أن تكون مسبقة بشطب مشاريع بمبلغ معادل من مدونة القطاع المعني.
- أما فيما يخص التمويل فإن هذا البرنامج سيتم تمويله حصريا من الموارد الوطنية وتستبعد كل استدانة خارجية وبالتالي لن يترتب عن هذا البرنامج أي أثر على ميزان مدفوعات البلد ولا على استقلاليتها المالية إزاء الخارج في المستقبل.
- * إقامة صندوق لضبط الإيرادات، حيث سيساهم في تمويل برنامج مواصلة دعم النمو مع احتفاظه بادخار استراتيجي يعادل 10 ملايين دولار.

الجدول رقم (03): مضمون برنامج توطيد النمو 2010-2014

الوحدة: مليار دينار

المبالغ	القطاعات
3700	السكن
3100	الإشغال العمومية
2000	الموارد المائية
1130	الشبيبة والرياضة
1000	التنمية الريفية
886	التعليم العالي
852	التربية الوطنية
619	الصحة

المصدر: برنامج التنمية الخماسي 2010-2014، متاح على شبكة الانترنت:

تم الإطلاع بتاريخ 21-12-2013.

ما يمكن استخلاصه حول هذا البرنامج، هو مواصلة الجهود التي بذلت في سبيل إرساء قواعد توطيد النمو من خلال دفع وترقية قطاع الأشغال العمومية إلى التوسع والتطور، وكذا دعم كل ما يخص التنمية البشرية التي تعتبر الهدف النهائي لأي سياسة اقتصادية واجتماعية.

المحور الرابع: هل إشكالية التنمية في الجزائر إشكالية تمويل؟

رغم أهمية الموارد المالية وبالنظر إلى المساهمة الكبيرة والفعالة لها في دفع عجلة التنمية، فهناك شق ثاني من إمكان الأمة لا يقل في الأهمية عن الإمكان المالي، وأثبتت الدراسة بأنه أكثر نجاعة هو الإمكان الاجتماعي.

أولاً/ مفهوم الإمكان الاجتماعي: هل الإنسان أداة في عملية التنمية أم هو غايتها ؟

يقصد بالإمكان الاجتماعي تحديد كل الطاقات الإنسانية التي بحوزة الأفراد وبالتالي العمل على استشارة همم الجماهير، وتفجير قدراتها الكامنة وتعبئتها لتعمل مجتمعة في المساهمة الفعلية والحقيقية التي تتطلبها التنمية الاقتصادية في أي زمان أو في أي مكان ويتركز هذا المفهوم على دعامتين أساسيتين هما العمل و الوقت:

01- العمل: يعرف العمل بأنه كل جهد ذهني أو عضلي يهدف به الإنسان إلى الحصول على شيء يسد به بعض حاجاته، سواء في ذلك كان اجتهاده منصبا على إنتاج ما يحبه لنفسه أم كان يريد المقايضة منه، المهم أن الهدف الأخير هو إشباع مجموعة من الحاجات انطلاقا من هذا يمكن القول بأن الحاجات الإنسانية هي الدافع الأساسي للقيام بالنشاط الاقتصادي²⁰.

يُعتبر العمل في الإسلام أصل النشاط الاقتصادي وعمارة الأرض ومن لا يسهم في العملية الإنتاجية فإنه يعيش بفضل عمل غيره، وبالتالي فهو حين يحقق ضروريات حياته كحد أدنى يضمن له البقاء، ولا يحقق ذلك بعمله وإنما باستخدام منتجات عمل غيره، يكون ظلما لهم، يتسبب في ارتفاع الأسعار باعتباره يطلب سلعا وخدمات دون أن ينتج منها شيئا. لقد كان عمر ابن الخطاب ينظر إلى الإنسان فيعجبه فيسأل عن حرفته، فإن لم تكن له حرفة سقط من عينه²¹.

إنّ التقدم الاقتصادي الذي يتمتع به حجم معين من السكان وكذلك مستوى اللياقة الصحية والمهارات المكتسبة، والقدرات التنظيمية بالإضافة إلى مجموعة العوامل المؤسسية التي تنظم توزيع الجهد البشري الكلي اللازم لتحقيق قدر معين من الناتج الوطني وتنظيم توزيعه بين السكان بهدف تعظيم الرفاهية الاقتصادية للمجتمع ككل، كلها من العوامل التي تحدد فعلا القوة الاقتصادية والحضارية لحجم سكاني معين.

هكذا فإن الكم البشري لبلد ما قد يكون مصدرا لقوة اقتصادية وحضارية نشطة وفعالة يتفاعل مع أي حجم من الموارد الطبيعية لتحقيق مزيد من الرفاهية الاقتصادية، ومن ثم يكون نمو هذا الكم البشري أو تزايد السكان مرغوب فيه (كما هو الحال في الدول المتقدمة) وإما أن يتحول حجم السكان كبيرا أم صغيرا كان إلى مجرد كم بشري خامل لا يؤثر في المحيط الاجتماعي والاقتصادي الذي يعيش فيه ومن ثم لا يمكن أن يوصف تزايد أو نموه إلا "بالانفجار" أو "التضخم" وهذا ما ينطبق على حالة الدول المتخلفة.²²

02- الوقت: لا شك أن أهمية الوقت في حياة الشعوب كبيرة جدا، فهي الأساس في العمل في العالم الحديث، فجميع ألوان النشاط في المجتمع الصناعي تنمو في حدود الزمن المادي و تقوم بساعات عمل، وفي هذا يقول المفكر ملك بن نبي: أما في البلدان النامية فإنهم لم يجربوا هذه العملة الخاصة لأن جميع الأنشطة والأعمال تنمو بطريق تقليدي في حدود الزمن الميتافيزيقي أو في نطاق الأبدية، لأن الوقت في هذه البلدان لا يهدف إلى تشييد صرح القوة ويطبق مبادئها المتواضعة مع الأوضاع النفسية.

يتبين من هذا بأن الإمكان الاجتماعي يتركز في جانبه الآخر على عنصر الزمن، وكيفية التعامل معه، فقد تبين بأن الدول ذات الطابع الاقتصادي الراقى تهتم بالوقت أكثر من اهتمامها بالنقود وتجعل منه عملة صعبة لا يمكن التساهل في ضياعها و منها قولتهم المعمول بها 'الوقت عملة' .

أما الإسلام له نظرتة البالغة في الوقت من حيث مساهمته في المساعدة على إنجاح التنمية الاقتصادية، ولهذا فإنه ينظر إليه بنظرة أبعد أهمية وأكبر قيمة من النقود، لأن النقود و العملات إذا ما فقدت أو نفذت فإن الفرد أو المجتمع يستطيع الحصول عليها وتعويضها ربما بأضعاف مضاعفة، أما الوقت إذا ضاع من حياة الفرد أو المجتمع ومن يستغله في زيادة جديدة، فإنه يعتبر بمثابة الفرصة الضائعة التي لا تعوض أبدا، وعليه فالوقت أغلى من النقود ومشاكلها، وأهميته في حياة الشعوب و الأمم لا تقاس إلا بنتائج سعي الأفراد في وحدة الزمن ومدى فعالية هذا السعي في تحقيق الرفاهية الاقتصادية و الاجتماعية للأمة.

إذا كان للوقت كل هذه الأهمية التي تسمو إلى اعتباره الحياة، و إذا كانت الدول التي اعتبرت الوقت عملة قد رقت وازدهرت بفعل احترامها و استثمارها لهذا الإمكان الاجتماعي الهائل، فالأجدر للدول السائرة في طريق النمو أن تعود إلى استثمار هذا الإمكان العاطل وذلك بنقله من دائرة المعرفة و الإدراك إلى دائرة الإيمان والإرادة ثم إلى دائرة العمل والتنفيذ.

لقد دلّت معظم الدراسات التاريخية المهمة بمعرفة حضارة الشعوب وأسباب تقدّمها أن معظم هذه الحضارات ازدهرت وبلغت ذروة تقدمها عندما كانت شعوبها تحرص كل الحرص الشديد على أوقاتها، ذلك لإدراكها بقيمة الوقت والاهتمام بكل مرحلة منه، ما أدى إلى يقظة الوعي الإنساني إلى هذا الإمكان الاجتماعي وبالتالي الاهتمام به وتوظيفه في خدمة الفرد والمجتمع.

نخلص في آخر الأمر أن ما شاع استعماله في الدول النامية بصفة عامة والجزائر خاصة عبارة قتل الوقت أو ملاء وقت الفراغ، هذا لم يبق في تداول الأفراد فحسب بل بلغ الاهتمام إلى حد المسؤولين في الحكومات، لذلك فقد خصصت ميزانية كاملة لتتصدى له، كبناء النوادي والإكثار من قاعات السينما وغيرها.

بالإضافة إلى البرامج الثقافية المتمثلة في جلب الفرق المختلفة للغناء والرقص من البلدان المتقدمة وحتى بالعملات الصعبة، لقد كان من الأجدى أن توجه هذه الإمكانيات المادية بما فيها المالية والاجتماعية قوة العمل الضائع مع ضياع الوقت إلى شتى المجالات الإنتاجية ومن ثم المساهمة في محاربة آفة التخلف الاقتصادي والاجتماعي.²³

ثانيا/ دور الإمكان الاجتماعي في تحقيق التنمية الشاملة: الإمكان الاجتماعي هو الذي يقرّر مصير الشعوب والمجتمعات والدّول، يعبر عن كل شيء حتى في البلدان المتقدمة، والتي تطبق في ظهريها الخارجي الإمكان المالي، لأن هذه الدول في الحقيقة توظف قبل كل شيء الإنسان ليفعل ويتفاعل مع الموارد الطبيعية. كذلك الصين الشعبية التي بدأت تنميتها من نقطة الصفر، لم تعتمد في هذه التنمية التي تخدم أكبر نسبة من سكان العالم على البنك الدولي للإنشاء والتعمير أو على صندوق النقد الدولي أو على بقية الدول المتقدمة، فإمكانها الاجتماعي فقط أصبحت من بين الدّول التي يحسب لاقتصادها ألف حساب في السوق الدّولية، لا شك أن هذا راجع أساسا لاعتمادها على الإمكان الاجتماعي وجعله حجر الأساس ونقطة الانطلاق في التنمية الشاملة للمجتمع.

لقد أوضح المفكر الجزائري مالك بن نبي أن الولايات المتحدة الأمريكية بإمكانها المالي تعجز عن شراء مدينة مثل نيويورك، لأن إمكانياتها من الذهب والعملات الأجنبية لا تستطيع أن تشتري حيا من أحياء هذه المدينة بمنشآته ومؤسساته، غير أن الولايات المتحدة الأمريكية تستطيع بإمكانها الاجتماعي أن تبني مئات المدن مثل نيويورك.²⁴

11- ماذا حققت الجزائر بعد مرور أكثر من خمسين سنة من الاستقلال؟

بعد استقلال الجزائر 1962 تم تبني اقتصاد اشتراكي قائم على التخطيط المركزي والاعتماد على سياسة التصنيع كنموذج لتحقيق تنمية اقتصادية مستمرة، هذا على حساب القطاع الزراعي الذي انخفضت مساهمته في الإنتاج الداخلي الخام، لقد إعتد تمويل برامج التصنيع أساسا على مداخيل صادرات البترول وليس محصلة إنتاج حقيقي للثروة، لذلك فإن الاقتصاد الجزائري يرتبط بتقلبات أسعار البترول. قد أثبتت الصدمة النفطية سنة 1986 هشاشة الاقتصاد الوطني وبرزت عدة مشاكل كزيادة حجم البطالة وارتفاع معدلات التضخم.²⁵

دلت التجارب التنموية المنجزة في سلسلة المخططات المنتهجة تركيزها الدائم على الجانب المالي، و للأسف الشديد أن أغلبية الكتاب المنظرين في مجال التنمية ركزوا في نتائج بحثهم على توفير الإمكان المالي وجعله في المقام الأول لحل مشاكل التنمية و مواجهة التخلف الأمر الذي زاد الطين بلة، بقصد تحقيق التنمية تم اللجوء إلى التمويل الخارجي عن طريق القروض وتبعاتها ما أدخلها في حلقة مسننة محكمة تعرف بالمدونية الخارجية و ما يترتب عنها ضف إلى ذلك تهيئة بيئة الأعمال لاستقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتحمل الأعباء و التكاليف المرافقة لها من تلوث بيئي، زيادة الاستهلاك وهي لا تدري بأن التنمية الاقتصادية منتج محلي ذاتي لا يباع في السوق فهي إرادة حضارية وليست بالوصفة الطبية.

دخلت الألفية الثالثة وبدأت المخططات التنموية من جديد بداية بمخطط دعم الإنعاش الاقتصادي الذي خصص له أكثر من 525 مليار دينار، ثم البرنامج التكميلي لدعم النمو الذي خصص له غلاف مالي فاق 4200 مليار دينار ليتبعه برنامج توطيد النمو الذي أخذ حصة الأسد حوالي 286 مليار دولار.

رغم كل هذه المبالغ الضخمة والإيرادات المتزايدة الناجمة عن ارتفاع أسعار المحروقات التي وصلت لأكثر من 147 دولار للبرميل في شهر جويلية 2008، حتى الآن لم تحقق الجزائر الأهداف المرجوة ولم ترقى إلى مصاف الدّول المتقدمة.

02- أهمية العمل وقيمة الوقت لدى الفرد الجزائري

البعض لا يهتم بالعمل ولا يحترم الوقت، فالعديد يصرح بأن الدولة الجزائرية أحسن أب وإتضح هذا بالأخص في الآونة الأخيرة. فاتصف الكثير بخاصية الاتكال على الرصيد المتواجد على مستوى الخزينة العمومية هذا من جانب، من جهة أخرى نلاحظ من يمارس نشاط معين على مستوى المؤسسات الاقتصادية السلعية أو الخدماتية يكون في غالب الحالات قليل القيمة المضافة، أين هي مكانة الإتقان المبنية على الضمير الحي والرقابة الإلهية ندعي بأن الجزائر بلد إسلامي أليس العمل بعبادة، يجب أن نعتز جميعا بأن أغلبية متطلبات العيش بما فيها الغذاء واللباس مستوردة من الخارج في هذا الصدد يمكن القول ويل لأمة لا تنتج ما تأكل. فهل من بلد حقق درجات الارتقاء من دون خلق الثروة باعتبارها الشرط الأساسي ولكن الغير الكافي لتحقيق التنمية.

في الإطار نفسه لا نخفي طبيعة التعامل مع مختلف الصفقات العمومية المبرمة المتبوعة في غالب الحالات بالرشوة والبيروقراطية والتأخر في مواعيد الانجاز أو ربما حتى إغائها، نتيجة طول فترة الانتظار أو تسليم هذه المشاريع لغير أصحابها غير الأكفاء غير القادرين على تنفيذها في الميدان هذا شق آخر من معوقات التنمية في الجزائر، بودي أن أشير هنا إلى الطريق السيار أو ما يسمى بمشروع القرن كمثال حي.

تكلفة المشروع لم تتحدد نهائيا عند انطلاقه ووصلت اليوم إلى حوالي 16 مليار دولار، تأخر في الإنجاز فاق ستة سنوات، أشغال ترميم متواصلة وأغلبية المقاطع من الطريق لم تنجز وفق المعايير المطلوبة، تكلفة الكيلومتر الواحد من بين الأعلى عالميا و المقدرة ب 10.8 مليون دولار²⁶، فهل هذا من المعقول؟ هذا هو التبذير للمال والوقت وعدم التحلي بروح المسؤولية القائمة على الرقابة والمتابعة ضف إلى ذلك قضية سوناطراك التي يعلمها العام والخاص.

ما يتعلق بجانب الوقت أيضا نجد أغلبية العمال الجزائريين يلجّون أبوابهم إلى العمل على الساعة التاسعة صباحا أو حتى العاشرة وينصرفون على الساعة الثانية أو الثالثة مساء كأقصى تقدير، فهل هذا يعادل ثمانية ساعات عمل يوميا، تم التداول بتكرار عبارة هناك فائض في الوقت فنجد الحل لدى الكثيرين في التعامل مع هذا المورد من خلال مشاهدة التلفاز لفترات طويلة إلى غاية الإدمان على المسلسلات وحتى الأفلام أو المباريات التي يعشقها الكثير منا حتى النخاع، للأسف التوجه نحو التقليد الأعمى من تسريحة الشعر أو حتى اللباس أكرمكم الله، لماذا لا يتم التفرغ لمهام أخرى وما أكثرها لزيادة الطاقة الإنتاجية أو التثقيف.

السهرات لساعات متأخرة من الليل عن طريق إجراء الحفلات الممتدة لأيام أو حتى لأسابيع متتالية من تمقاد إلى جميلة المرفقة بالمبالغ المالية الضخمة، هي الطريق المتبع من طرف شرائح أخرى من المجتمع الجزائري أليس هذا من مسببات التخلف في البلد.

الخاتمة:

مسار التنمية الاقتصادية في الجزائر إكتنفته العديد من المفارقات والتناقضات، التي أثرت تأثيرا كبيرا على نجاح العملية التنموية برمتها، ورغم الموقع الاستراتيجي الذي تتمتع به والموارد الطبيعية الهائلة المتوافرة والإمكانيات البشرية الضخمة رغم ما تطرحه من قضايا التخصيص والكفاءة إلا أن الجزائر ما زالت لم تضع قاطرها التنموية على سكة الإقلاع الاقتصادي لتحقيق التنمية الشاملة. وعليه وبعد هذه الدراسة والبحث يمكننا عرض النتائج المتوصل إليها وبعض التوصيات التي يمكن إقتراحها، بعد إختبار صحة الفرضيات السابقة.

أولا: اختبار صحة الفرضيات:

- ما يتعلق بالفرضية الأولى، التوجه الكينزي التي أعدت وفقها سياسة الإنعاش الاقتصادي لا تتناسب مع الوضع الذي تعيشه الجزائر، إذ أن الزيادة المسجلة في الطلب الكلي بسبب زيادة الإنفاق الحكومي لم تؤدي إلى زيادة العرض الكلي وتنشيط الجهاز الإنتاجي.

- فشلت نماذج التنمية المطبقة في الجزائر بسبب إهمال البعد الإنساني فيها، لأنها لم تكن نابعة من خصوصيات هذه الأمة وتوجهها الحضاري، وإنما هذه النماذج كانت مستوردة من بلدان تختلف في الشكل وحتى في المضمون الأمر الذي يثبت صحة الفرضية الثانية.

ثانيا: النتائج المتوصل إليها

- 01- بالرغم من تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي إلا أن الدولة لم تستفيد من التجربة التنموية السابقة في تحسين الهدف التنموي، حيث مازالت تعاني من عدم القدرة على إنجاز المشاريع في آجالها المحددة.
- 02- فشلت نماذج التنمية المطبقة في الجزائر بسبب إهمال البعد الإنساني فيها ولأنها لم تكن نابعة من خصوصيات هذه الأمة وتوجهها الحضاري، وإنما هذه النماذج كانت مستوردة من بلدان تختلف في الشكل وحتى في المضمون.
- 03- يعتبر الإمكان الاجتماعي بمثابة القاعدة الأساسية والضرورية لإنطلاق المراحل الأولى للتنمية الاقتصادية، بينما يعتبر الإمكان المالي الوسيلة التي بواسطتها يمكن الوصول إلى غاية التنمية وهي تحقيق التقدم الاقتصادي والحضاري لأي شعب من الشعوب.

ثالثا: التوصيات المقترحة

- 01- ضرورة التركيز على الادخار المحلي (الذاتي) وتشجيعه باعتباره البديل الأمثل لتمويل التنمية عن طريق ضبط وترشيد الإنفاق والاستهلاك، كما لا يمكن بناء ما هو ذاتي بأساس غير ذاتي.
- 02- الاهتمام بمفهوم التنمية البشرية في الجزائر على الصعيد التربوي، التعليمي والصحي باعتبار أن الإنسان هو الدافع الأساسي لتحريك عجلة التنمية وهو غايتها في نفس الوقت.

03- إعطاء الأولوية لعنصر العمل وإتقانه باعتباره عبادة من جهة وأداة فعالة من عوامل الإنتاج من جهة أخرى، مع احترام الوقت من منطلق أن أي فرصة ضائعة يمكن استرجاعها إلا الوقت إذا ضاع لا يمكن تداركه، وفي المقام هذا يجب استخلاص الدروس من الدول الرائدة في مجالات تحقيق التنمية .

قائمة الهوامش حسب تسلسلها في النص:

- 01 نزار سعد الدين العيسى، مبادئ الاقتصاد الكلي: كيف يعمل الاقتصاد في النظرية والتطبيق، الدار العربية الدولية ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001، ص.41
- 02 عطية عبد الواحد و آخرون، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية، التوزيع العادل للدخول، التنمية الاجتماعية، ضبط التضخم، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1993، ص.218
- 03 محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية (مفهومها، سياساتها)، مؤسسة شهاب، مصر، 1994، ص.07 .
- 04 عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000، ص.17 .
- 05 عبد الرحمن يسري أحمد، دراسات في علم الاقتصاد الإسلامي، الدار الجامعية، القاهرة، مصر، 2001، ص.127 .
- 06 إبراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير، دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها، منتدى العالم الثالث، القاهرة، مصر، 2003، ص.17 .
- 07 عبد الله الحرتسي حميد، السياسة البيئية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، 2005، ص.23.
- 08 عماري عمار، إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها، مداخلة مقدمة في طار المؤتمر العلمي الدولي الثالث حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد، جامعة سطيف، الجزائر، 2008، ص ص 03-04.
- 09 محمد عبد العزيز عجمية ومحمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية (مفهومها، نظرياتها، سياساتها)، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003، ص ص 228-229.
- 10 بوزيان عبد الباسط، دور السياسة المالية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، جامعة الشلف، الجزائر، 2007، ص.8
- 11 عمار زيتوني، المصادر الداخلية لتمويل التنمية حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، 2006، ص.50.
- 12 عمر محي الدين، التخلف والتنمية، دار النهضة العربية، بيروت، 1975، ص.455
- 13 جنوحات فضيلة، إشكالية الديون الخارجية وأثارها على التنمية في الدول العربية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006، ص ص 83-84.
- 14 حامد عبد المجيد ضرار، السياسات المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ط.03، 1999، ص ص 197-199.
- 15 عبد اللطيف بن أشنهو، التجربة الجزائرية في التخطيط والتنمية، 1962-1980، ديوان المطبوعات الجامعية، 1980، ص.145.
- 16 المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي، الندوة العامة العادية 23، 2002 الجزائر، ص.17
- 17 Bilan du programme de soutien a la relance économique appui aux reformes, septembre 2001 à décembre 2013, pp02-20.
- 18 مصالح الوزير الأول، ملحق بيان السياسة العامة، 16 أكتوبر 2010، ص.51
- 19 المرجع السابق، ص ص 45-58.
- 20 داودي الطيب، الإستراتيجية الذاتية لتمويل التنمية الاقتصادية، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2008، ص ص 67-68 .
- 21 دنيا شوقي أحمد، سلسلة أعلام الاقتصاد الإسلامي، مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، جمهورية مصر العربية، 1998، ص.35.
- 22 بن عبد العزيز فطيمة، مرجع سبق ذكره، ص.35 .

- 23 داودي الطيب، مرجع سبق ذكره، ص.70
 - 24 داودي الطيب، مرجع سبق ذكره، ص ص70- 71 .
 - 25 ناصر مراد، التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر، مجلة التواصل، العدد26، جوان 2010، ص.142
 - 26 جريدة الخبر، الطريق السيار أكذوبة القرن العشرين، السنة 24، العدد7262، الصادرة بتاريخ 23-11-2013، ص.07.
- قائمة المراجع و المصادر:**
- 01- Bilan du programme de soutien a la relance économique appui aux reformes, septembre 2001 à décembre 2013.
 - 02- نزار سعد الدين العيسى، مبادئ الاقتصاد الكلي: كيف يعمل الاقتصاد في النظرية والتطبيق، الدار العربية الدولية و دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2001.
 - 03- عطية عبد الواحد و آخرون، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية، التوزيع العادل للدخل، التنمية الاجتماعية، ضبط التضخم، دار النهضة العربية، القاهرة، 1993.
 - 04- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000 .
 - 05- عبد الرحمن يسري أحمد، دراسات في علم الاقتصاد الإسلامي، الدار الجامعية، القاهرة، 2001 .
 - 06- إبراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير، دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها، منتدى العالم الثالث، القاهرة، 2003.
 - 07- بن عبد العزيز فطيمة، فعالية الاستثمار الأجنبي المباشر و أثره على اقتصاديات الدول النامية، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005.
 - 08- ناصر مراد، التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر، مجلة التواصل، العدد 26، جوان 2010.
 - 09- محمد عبد العزيز عجمية و محمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية مفهومها، نظرياتها، سياساتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003.
 - 10- بوزيان عبد الباسط، دور السياسة المالية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، الجزائر، 2007.
 - 11- عمار زيتوني، المصادر الداخلية لتمويل التنمية حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، الجزائر، 2006.
 - 12- عمرو محي الدين، التخلف والتنمية، دار النهضة العربية، 1975.
 - 13- جنوحات فضيلة، إشكالية الديون الخارجية وأثارها على التنمية في الدول العربية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006.
 - 14- حامد عبد المجيد ضرار، السياسات المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1999.
 - 15- عبد اللطيف بن أشنهو، التجربة الجزائرية في التخطيط والتنمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1980.
 - 16- المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي، الندوة العامة العادية الثالثة والعشرون السادسي الأول من سنة 2002.
 - 17- داودي الطيب، الإستراتيجية الذاتية لتمويل التنمية الاقتصادية، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2008.
 - 18- دنيا شوقي أحمد، سلسلة أعلام الاقتصاد الإسلامي، مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، جمهورية مصر العربية، 1998.